

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية

"دراسة ميدانية"

إعداد

الباحث / طلال مزيد العرادة
باحث دكتوراه
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

إشراف

أ.م.د/ محمد موسى شحاته

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

● ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية وذلك من خلال دراسة ميدانية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، وتم استخدام استبانة تم توزيعها على عينة شملت (٩٢) مستجيبين من المراجعين الداخليين في هذه الجمعيات. وتوصل البحث إلى وجود انعكاسات للمراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية، كما تبين أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية لديهم القدرة على تنفيذ برامج التحول الرقمي المصاحبة لأعمالهم، كما تبين أن إدارة الجمعية تشارك مع المراجعين الداخليين في وضع خطط الوقاية للمشكلات المتوقعة عند تنفيذ برامج التحول الرقمي. كما تعمل إدارة هذه الجمعيات على إيجاد سيناريوهات جاهزة للاستعداد لمواجهة انعكاسات طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها بشأن التحول الرقمي لأثرها الواضح في تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية، وذلك من خلال الاعتماد على المنصات الخارجية لتقديم خدمات التحول الرقمي لتعزيز ضوابط أداء سلسلة التوريد.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، التحول الرقمي، المساءلة والشفافية، البيئة الكويتية.

● Abstract:

This research aimed to identify the implications of internal auditing regarding digital transformation on improving the level of accountability and transparency in the Kuwaiti environment, through a field study in consumer cooperative societies in the State of Kuwait. A questionnaire was used and distributed to a sample that included (92) respondents from the internal auditors in these societies. The research concluded that there are implications of the internal audit on digital transformation on improving the level of accountability and transparency in the Kuwaiti environment. It was also found that the Kuwaiti consumer cooperative societies have ability to implement the digital transformation programs accompanying their work. The management of these associations is also working on creating ready scenarios to prepare for facing the repercussions of the nature and scope of internal audit activities regarding digital transformation, due to its clear impact on improving the level of accountability and transparency in the Kuwaiti environment, by relying on external platforms to provide digital transformation services to enhance supply chain performance controls.

Keywords: Internal Audit, Digital Transformation, Accountability and Transparency, Kuwaiti Environment.

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث:

يشهد العالم في الوقت الحاضر تطوراً تكنولوجياً سريعاً وتحولاً رقمياً أسرع في شتى المجالات ولا سيما في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث أصبحت الأنظمة المالية والمحاسبية وأدواتها المختلفة الركيزة الأساسية والقاعدة التقنية للنهوض في مجال الأعمال الإلكترونية، والاتصالات، فهذه الأنظمة ضرورية لبقاء المنشآت وازدهارها، فهي تساعد في إعادة تشكيل الأنشطة الوظائف، وانسيابية العمل فيها، وتأمين عدد من البدائل والحلول للمشاكل التي تتعرض لها.

ونتيجة لعدم الاستقرار في بيئة منشآت الأعمال، برزت الحاجة إلى هيكلة نظام معلومات محاسبي يضمن انسياب المعلومات والخدمات الإلكترونية من مصادرها المختلفة إلى طالبها بكل سهولة ويسر، فالكثير من المنشآت اليوم تعمل على بناء أنظمة جديدة ومنها أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي لتحسين أعمالها، هذه الأنشطة تمثل منظومة إعادة هيكلة جذرية لعمليات مالية ومحاسبية متطورة ذات كفاءة وفعالية من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها (الظاهر، ٢٠١٩).

وكشفت دراسة (Portzenheim, 2019) أن هناك آثار كبيرة لتنفيذ عملية المراجعة الداخلية المستمرة، أدت إلى ظهور مخاطر جديدة على عملية المراجعة الداخلية والإدارة، وتبين أن هناك تغييرات في أهداف الرقابة والحوكمة للمراجعة الداخلية، وأن دور المراجعين الداخليين قد تطور بشكل أساسي من تولى دور توكيد ودور استشاري محدود في الماضي إلى مشاركة فعلية لهذا الدور في الوقت الحالي، فقد أدت موجات الرقمنة المختلفة إلى ظهور تقنيات مثل أنظمة المعلومات، وتحليلات البيانات، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، والروبوتات.

وتعد مهمة المساءلة والشفافية من المهام الضرورية التي يقوم بها المديرون في كافة مستويات الهرم التنظيمي للمنشأة وكل حسب اختصاصه ومسؤولياته، فالمساءلة والشفافية تهتم بتعزيز فرص النجاح خلال المتابعة من تنفيذ الأعمال المطلوبة والتعرف على أسباب الانحرافات ومحاولة معالجتها وتقويمها أولاً بأول حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة قد تؤثر في نشاط المنشأة.

وتتلخص عملية المساءلة والشفافية في تقييم نتائج العمل بمعيار الأداء بهدف تصحيح الانحرافات عن ذلك المعيار إن وجدت، فطبيعة المساءلة والشفافية تستوجب أن يكون هنالك معايير محددة يتم مقارنة نتائج العمل بها، وغالباً ما تكون الأهداف المنصوص عليها في الخطة هي المعايير الواجب القياس عليها، فهي قياس نشاط المنشأة للتأكد من مطابقته للخطط المرسومة وتصحيحه، إذا تبين أن هنالك انحرافاً عن تلك الخطط، ويستوجب توفر معلومات دقيقة ووسائل اتصال فاعلة لغرض إيصال المعلومات المطلوبة بالتوقيت المطلوب إلى مستخدميها للمساعدة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة.

وتسهم أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي في وصول المنشآت على اختلاف أنواعها إلى تحسين المساءلة والشفافية في ظل تعقد بيئة العمل وتداخل مفرداتها واشتداد المنافسة في أوساطها، إذ تؤدي أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي دوراً رئيسياً في نمو وتطور الاقتصاد العالمي، لذا فقد أصبحت هذه الأنشطة وأدواتها المختلفة الركيزة الأساسية والقاعدة التقنية للنهوض في مجال الأعمال الإلكترونية، والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والحكومات الإلكترونية (Stair & Reynolds, 2018).

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تدني مستوى الشفافية والمساءلة لدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت، خاصة فيما يتعلق بأنشطة التحول الرقمي كأحد الاستراتيجيات المستحدثة التي يتم تطبيقها لرفع كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين جودة العمليات والخدمات المقدمة للمستخدمين من أنشطة هذه الجمعيات. وفي سياق تعدد المخاطر التي تقترن بتطبيق هذه التقنيات الإلكترونية والنظم الرقمية سواء في المدخلات أو عمليات التشغيل أو المخرجات أو ما يتعلق بالبنية التحتية الإلكترونية، تزايد الاهتمام بمنهجية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص كافة الأنشطة والعمليات التي تتعلق باستخدام هذه النظم الرقمية بوجه عام وبالجمعيات التعاونية الاستهلاكية على وجه التحديد.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في رصد وتحليل انعكاسات المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي على زيادة مستوى المساءلة والشفافية مع تقديم دراسة ميدانية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1- ما هي طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية؟
- 2- ما هي مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية بشأن التحقق من كفاءة وفعالية عمليات التحول الرقمي؟
- 3- إلى أي مدى يؤثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات الرقمنة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية؟

ثالثاً: الدراسات السابقة:

في ضوء مشكلة البحث وتساؤلاته يمكن للباحث استعراض ابرز الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث، وهي كما يلي:

1- دراسات تناولت أنشطة المراجعة الداخلية للعمليات الرقمية:

استهدف التقرير الصادر عن معهد المراجعين الداخليين (CIIA, 2019) إلى بيان أثر الرقمنة على ممارسة نشاط التدقيق الداخلي وذلك من خلال التأكيد على أهمية وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي تفرض على ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية، مما يتطلب تغيير أنماط ممارستها وإجراءات التعامل معها وتحديث الأنشطة التي تواكب التطور التقني والتكنولوجي على كافة المسارات والتي تقترن بتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي، وخلص التقرير إلى عدد من المحاور الرئيسية التي تجسد المدونة الفنية ومنهجية دور المراجعة الداخلية في ظل تطبيقات العصر الرقمنة، وهي: الاعتبارات المرتبطة بخطة المراجعة الداخلية المتعلقة التحول الرقمي، وضمان متطلبات العصر الرقمي، وفحص المهارات والصفات المفترض وجودها في المراجعة، وأخيراً تكييف منهجيات المراجعة الداخلية المتعلقة بالمستجدات والتقنيات التي يتم استحداثها.

وقد هدفت دراسة (Master & Bansal, 2019) إلى التعرف على أثر التكنولوجيا الرقمية على مستقبل المراجعة الداخلية الرقمية، وبينت الدراسة أن التغيرات الرئيسية في بيئة عمل المنظمات في ظل تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي من حيث البرامج والتطبيقات، وأن هذه التغيرات الرئيسية تشكل تهديد في البيئة العامة التي تتحكم فيها تكنولوجيا المعلومات والتي تتأثر بشكل سلبي في ظل مخاطر التحول الرقمي وإدارة تلك الجوانب بشكل استباقي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات العامة والخاصة بحاجة إلى التكيف والتأقلم مع التغيرات التي تحصل في بيئة الأعمال من أجل ضمان الاستمرار والبقاء وتحسين جودة المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات تقدم إلى المستفيدين.

كما ركزت دراسة (شحاته، ٢٠٢٠) على قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي باعتباره تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي بالبيئة المصرية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي دال بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي وبين تعزيز الشفافية وتحسين الأداء الحكومي في البيئة المصرية، وتبين أن أنشطة المراجعة الداخلية تمارس دوراً استشارياً فعال لقيادة القيمة الرقمية والخدمات المتعلقة بها من خلال تحديد المخاطر المتعلقة بالمؤسسة بشكل استباقي وتقديم المشورة الإستراتيجية المتعلقة بقضايا الخصوصية والأمن السيبراني والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية ووسائل التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء والتحديات التكنولوجية الأخرى.

كما استهدفت دراسة (متولي، ٢٠٢١) التعرف على تأثير التطورات في مجال الرقمنة على مهنة المراجعة والأداء المهني للمراجع، وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه التطورات الرقمية أثرت على أنشطة المراجعة وإجراءاتها وتوقعات المؤسسات المستقبلية تجاهها لضمان الجودة المطلوبة في عملية المراجعة وخفض التكاليف المرتبطة بها، وتبين أن الاتجاهات الحديثة في عصر الرقمنة تمتاز بدرجة من التعقيد في استخدام البيانات والعمليات المحاسبية التي يكون لها انعكاس على مراجع الحسابات.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

٢- دراسات تناولت محددات المساءلة والشفافية:

هدفت دراسة (غني، ٢٠١٥) إلى التعرف على الأزمة المالية المعاصرة ومدى تأثيرها على الاقتصاديات العالمية ودورها في انهيار العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، وأهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يتحقق نتيجة تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي في مواجهة التداعيات والآثار السلبية لتلك الأزمة المالية، التي اجتاحت معظم دول العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م وحتى الآن. وتوصلت الدراسة في نهايتها إلى أن تفعيل وتطوير معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي وتطبيقها بصورة ملزمة يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الأزمة المالية والحد من تداعياتها من خلال تقديم معلومات محاسبية أكثر ثقة ومصداقية، والتي تساهم بدورها في ترشيد قرارات المساهمين والمستثمرين والحفاظ على حقوقهم.

كما كشفت دراسة دراسة (المعود، ٢٠١٦) عن دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة. توصلت الدراسة إلى عدم وجود دور لدعم الإدارة العليا وللشريعات النافذة وللکفاءات الإدارية والفنية في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة، في حين تبين وجود أثر لأدوات وأساليب الرقابة والدورات التدريبية في الحد من التجاوزات المالية فيا لمؤسسات العامة في دولة الكويت.

وركزت دراسة (العازمي، ٢٠١٦) على التعرف على مدى التزام ديوان المحاسبة الكويتي بتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المالية (الانتوساي) والتي تشمل الشروط الأساسية لإجراء الرقابة المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل ديوان المحاسبة الكويتي بالشروط الأساسية لإجراء الرقابة المالية وكذلك بالمبادئ المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للرقابة وبدرجة متوسطة، كما بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الشخصية لمدققي ديوان المحاسبة الكويتي في درجة الالتزام.

• ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية، حيث تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى مواكبة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت (مجتمع الدراسة) للأنظمة الرقمية والمفاهيم الإدارية والمحاسبية الحديثة وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالمراجعة الداخلية بشأن التحول والمساءلة والشفافية في هذه الجمعيات التي تعتبر قطاعاً من القطاعات الهامة في نهضة دولة الكويت.

رابعاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في بيان انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية وذلك من خلال دراسة ميدانية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- ١- الكشف عن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- ٢- التعرف على مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية بشأن التحقق من كفاءة وفعالية عمليات التحول الرقمي.
- ٣- قياس تأثير تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات الرقمنة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

خامساً: أهمية البحث:

تؤدي المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي دوراً رئيسياً في نمو وتطور المنشآت ومنها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، لذا فقد أصبح التحول الرقمي وأدواته المختلفة الركيزة الأساسية والقاعدة التقنية للنهوض في مجال الأعمال الإلكترونية. ومنا هنا تبرز أهمية البحث من موضوعه ألا وهي أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي وتحسين مستوى المساءلة والشفافية، فمن خلال البحث والنقضي وجد الباحث قلة الدراسات والأبحاث في البيئة الكويتية التي تتناول هذه المتغيرات وطريقة ربطها ببعضها بعضاً، حيث تم التركيز على واحد من أبرز المتغيرات التي تؤثر بصورة كبيرة على المساءلة

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

والشفافية ألا وهو أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي بمتغيراته المتمثلة بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ومجالات الفحص التي تمارسها للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية.

سادساً: فروض البحث:

يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- 1- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- 2- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية بشأن التحقق من كفاءة وفعالية عمليات التحول الرقمي.
- 3- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات الرقمنة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية.

سابعاً: تقسيمات البحث:

سوف يتم تقسيم عناصر البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الاطار النظري للبحث.
 - القسم الثاني: منهجية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية للنظم الرقمية.
 - القسم الثالث: طبيعة المساءلة والشفافية ومجالات تنفيذها.
 - القسم الرابع: الدراسة الميدانية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
 - القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.
- وفيما يلي عرض لهذه الأقسام:

القسم الثاني

منهجية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية للنظم الرقمية

استحوذت المراجعة الداخلية على اهتمام كبير في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى ضرورة يُعد نشاط المراجعة الداخلية من الأنشطة الهامة للمنشآت، وركناً أساسياً للرقابة الداخلية لضبط العمليات المالية والإدارية، وازدادت أهميته ليمتد إلى الأنشطة الاستشارية، وقد أدت المراجعة الداخلية إلى إنشاء جمعيات أو مؤسسات تقوم برعاية الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث إنها أصبحت مرجعاً في تنظيم وتطوير المراجعة الداخلية، وتشمل مسؤولياتهم وضع المعايير المهنية لمراجعة الحسابات الداخلية، وزيادة الوعي والتدريب والاستشارات والتوجيه (Rahahle 2010).

لقد كانت البداية لوظيفة المراجعة الداخلية تظهر مع تكوين معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA)، الذي أدرك أهمية تكوين وحدات وأقسام خاصة بهذا النوع من المراجعة باعتباره وظيفة مستقلة تنشأ داخل المنشأة مهمتها الأساسية تستند على القيام بعمليات المراجعة، حيث عرف المعهد وظيفة المراجعة الداخلية على أنه تلك الوظيفة التقييمية المستقلة والموضوعية والاستشارية التي تنشأ بداخل المنشأة من أجل فحص الأنشطة المختلفة وتقييمها، ويهدف هذا النوع من المراجعة لتقديم المساعدة للإدارة ولكافة العاملين لمساعدتهم في القيام بمسؤولياتهم وفق أسلوب دقيق ومنظم، وذلك بتزويدهم بالتحليلات وتقديم المعلومات والتوصيات الاستشارية المتعلقة بالأنشطة التي يتم إخضاعها لعمليات الفحص والتقييم (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١).

١. مفهوم المراجعة الداخلية

تعرف المراجعة الداخلية بأنها عملية مستقلة ونشاط استشاري مصممة لرفع قيمة وضبط عمليات الإنفاق للمنشآت، فالمراجعة الداخلية تقوم بمساعدة هذه المنشآت على إنجاز أهدافها بانتهاج نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات المراجعة الداخلية التي تتنوع أنشطتها طبقاً للبيئات القانونية والثقافية للمنشأة، فهي تختلف داخل المنشأة نفسها من حيث الهدف والحجم والتعقيد والتركيبة وأيضاً من حيث الأشخاص الذين ينفذونها (الصحن وسرايا، ٢٠١٥).

وتعرف المراجعة الداخلية أيضاً: على أنها "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المنشأة مهمته الأساسية القيام بالتدقيق والتقييم والتحليل لمختلف عمليات الوحدة كخدمة للإدارة، وكوسيلة من الوسائل الرقابية التي تقيس فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتعمل على تقييم مدى الفعالية للوسائل الرقابية الأخرى، والتحقق من إتباع موظفي المنشأة لكافة الأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات الإدارية المخطط لها، كذلك يتضمن اقتراح التحسينات اللازم القيام بإدخالها لتصل المنشأة إلى أعلى درجات الكفاءة في ضوء إمكانياتها ومواردها المالية المتاحة (عبدالله، ٢٠١٤).

وتشير معايير المراجعة الدولية إلى حتمية قيام وظيفة المراجعة الداخلية بالتقييم لمدى تعرض المنشأة لمخاطر العمليات المحاسبية والمالية والتشغيلية ونظم المعلومات المرتبطة بإمكانية الاعتماد على صحة وسلامة هذه المعلومات، والتعرف على فاعلية العمليات وكفاءتها، وحماية أصول المنشأة، والالتزام بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح الداخلية لخدمة الإدارة وخدمة الوحدة ككل (لطي، ٢٠١٥).

ويرى الباحث أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة لها، وهدف المراجعة الداخلية التأكد من سلامة العمل والالتزام بالتعليمات، ومن أجل هذه الغاية تزودهم المراجعة الداخلية بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات، المشورة، والمعلومات الخاصة بالأنشطة التي يقوم بمراجعتها، حيث يقوم بمساعدة هذه الجمعيات في إنجاز أهدافها عن طريق تطبيق نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

٢. تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي

تواجه منظمات الأعمال العديد من التحديات الإدارية ومنها ظهور ما يسمى بالمنشآت الرقمية التي تؤدي وتمارس وظائفها وأنشطتها الكترونياً، وحتى تتمكن هذه المنظمات من التحول نحو إلى ذلك ينبغي عليها إدراك المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي الذي يعني التحول الجذري الواسع في ثقافة المنشأة وأسلوب إدارتها على كافة المستويات الإدارية، وهذا التحول يتطلب عقلية إدارية ومحاسبية جديدة وإدراك جديد لهذا الوضع الجديد لكون هذه المنشآت بحاجة إلى توفير وتبني بعض الإجراءات والتصاميم الجديدة وإيجاد نموذج إنترنت متطور تتطلبه عملية التحول الرقمي (قندلجي والجنابي، ٢٠٢٠).

تعد الأنظمة الرقمية أداة قوية للتغيير التنظيمي والإداري، وبالتالي فإنها تمكن المنشآت من إعادة هيكلتها، تصميمها، مجالها، علاقاتها القوية، انسيابية العمل، منتجاتها وخدماتها. ومن التغييرات التنظيمية التي أدت إليها تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال الشبكة العالمية والحواسيب المحمولة التي أدت إلى توسيع نطاق العمل على مستوى العالم، وانخفاض تكاليف المعاملات. وكذلك أدت إلى ظهور ما يعرف بالمنشآت الافتراضية، إذ لم يعد العمل مرتبط بالموقع الجغرافي للمنشأة، المعرفة والمعلومات يمكن تزويدها من أي مكان وفي أي وقت، العمل أصبح ممكن أكثر (Laudon & Laudon, 2019).

ويعرف (Mishra, 2020) التحول الرقمي على أنه " منصة افتراضية غير تقليدية تعتمد بشكل أساسي على الإنترنت لتعزيز الخدمات وربط المشتركين، وتحديد احتياجاتهم وفهمها باستخدام التقنيات والأجهزة الرقمية، كما أنه من الأساليب الحديثة والأكثر فاعلية لخلق الوعي بالخدمة وتطوير وتحسين صورة المنشأة الذهنية، وهذا التحول يقوم على استخدام الأجهزة الإلكترونية للتداول ونقل البيانات من خلالها على شكل إشارات ثنائية، وتشمل هذه الأجهزة الكيبلات الرقمية والأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، ويكثر استخدام الوسائل والتقنيات الرقمية في البرامج والوسائط المتعددة كالصورة والصوت ومقاطع الفيديو ومواقع الويب والإعلانات على شبكة الإنترنت وغيرها.

إن عملية التحول الرقمي تتطلب بناء نظام رقابة داخلي جديد واحد، لذلك يعد من أنواع التغيير التنظيمي والإداري والفني في المنشآت، والذي عادةً ما يكون ضمن عملية التحول الرقمي، لهذا يجب على من يبني نظام الرقابة الداخلي أن يفهم كيف يؤثر على المنشأة ككل، وأن يعرف أيضاً ما الذي سيغيره النظام في المنشأة، وكم هي حاجتها للتغيير، وتتضمن التغييرات التنظيمية والإدارية تدريب المدراء والموظفين، استقطاب الخبرات، وتغييرات في الممارسات الإدارية والمحاسبية (Alter, 2018).

تستند عملية التحول الرقمي على وضع إستراتيجية إدارية للأعمال ووظائف وأنشطة المنشآت، وتستخدم نظم الرقابة الداخلية لإنشاء مخطط سير عمل المنشآت وانسيابية المعلومات فيها، لإدارة المعلومات والموارد البشرية ومختلف المصادر على نحو سلس بهدف تقديم الخدمات بشكل أسهل وأسرع، فنظم الرقابة الداخلية توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وتركز على تحسين وتعزيز وظائف الأعمال عموماً (الظاهر، ٢٠١٩).

ويرى الباحث أن التحول الرقمي هو عبارة عن وسيلة من الوسائل الحديثة يستخدمها المراجعون الداخليين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، فعمليات التحول الرقمي تهتم بتحسين كفاءة ومهارة المورد البشري في هذه الجمعيات وبما يهيئ هذا المورد درجة من التأقلم مع التغييرات الجديدة، وبشكل يضمن مستوى عالٍ من الإنتاجية وتحمل مسؤوليته في تحسين مستويات الأداء من خلال تكامل وتنسيق جميع الأعمال المرتبطة بقسم واحد ثم تجميع الأقسام في إدارات، ومن ثم توظيفها لتحقيق عمليات التحول الرقمي والتي تضم بالإضافة إلى الموارد البشرية والإجراءات التنظيمية والهيكلي التنظيمي وثقافة المنظمة والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف والخطط المستقبلية.

القسم الثالث

طبيعة المساءلة والشفافية ومجالات تنفيذها

يتصف أداء الأفراد بالديناميكية نظراً لتكيفه مع البيئة المحيطة وظروف العمل السائدة، فإنه يتعين على إدارة أي منشأة الاهتمام بمتابعة هذا الأداء بصفة مستمرة ومحاولة التحكم فيه من خلال المساءلة المستمرة حتى يتم التعرف على أوجه القوة ومن ثم تطويرها وتنميتها، وأوجه القصور فيه ومن ثم تصحيحها في الوقت المناسب، على اعتبار أن المساءلة والشفافية من المهام الأساسية المسندة إلى الرؤساء وهي من مراحل النشاط التي يتم ممارستها على اختلاف المستويات الإدارية في المنشأة، وتنطوي المساءلة على قياس نتائج أعمال المرؤوسين المطلوبة منهم وتتبعها لمعرفة أماكن الانحرافات وتصحيح أخطائهم بهدف التأكد من أن الخطط المرسومة قد نفذت كما يراد لها، وأن الأهداف الموضوعية قد حققت النجاح على أكمل وجه، ويتضح من ذلك بأن للمساءلة علاقة وثيقة بنتائج أداء العاملين في المنشأة (Parker, 2011).

١. مفهوم وأهداف المساءلة والشفافية:

يعد مفهوم المساءلة والشفافية من المفاهيم المرتبطة بمفاهيم مثل المحاسبة أو الرقابة أو المتابعة أو التقويم، لذا فإنه أصبح من المهم أن يقوم الرؤساء بتنفيذ مهامهم ومساءلة المرؤوسين من خلال تسخير الإمكانيات المتاحة لمعرفة ومتابعة سير العمل والتصرفات التي يؤديها هؤلاء المرؤوسين، فالتأكد من مدى حسن هذه التصرفات ومدى مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها للكشف عن أي مخالفات قد تحصل، فدور المساءلة والشفافية يمتد ليغطي مختلف الأنشطة التي يمارسها المرؤوسين في المنشأة (حماد، ٢٠٢١).

وتعرف المساءلة والشفافية بأنها درجة إجابة الأفراد والمنشآت عن الأسئلة التي تطرح عليهم بسبب السلوكيات غير المرغوب بها والصادرة عنهم، أو هي القرارات العلمية التي يقومون بها بشكل يتنافى ولا ينسجم مع الأنظمة والمعايير التي تنظم طريقة الأداء، فهي طريقة يمكن من خلالها للأفراد والمنشآت تحمل المسؤولية عن الأداء الذي يقومون بأدائه، بحيث يؤدي ذلك إلى تحملهم للتبعات المترتبة على ذلك الأداء، وتؤدي إلى اطمئنان كل من يتعامل معهم بان الأمور تسير وفق الصالح العام وحسب الأهداف المحددة، وبذلك فإن المساءلة تستند إلى أن المشكلات التي يتم التعامل معها تتم بعدالة ومساواة وهي تقوم على تعظيم التصرفات والممارسات الجيدة والتخلص من الممارسات غير الجيدة والسلبية (الطويل، ٢٠٢٠).

وينظر إلى المساءلة والشفافية على إنها القدرة على تقديم الإجابات واستحقاقات اللوم وتحمل المسؤولية والتوقع للمحاسبة، وهي تؤدي وظيفتها ونشاطاتها الحيوية في المنشأة باعتبارها احد جوانب الحوكمة، حيث تقوم بمتابعة مدى النجاح في تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا ومدى توافر الشرعية في تنفيذها، وكذلك التأكد من سلامة الأساليب والإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، فالمساءلة والشفافية من أدوار القيادة التي تتضمن الاعتراف بالمسؤولية عن التصرفات والأفعال وتحمل نتائجها والعواقب الناجمة عنها (نجم، ٢٠٢٠).

ويشير (أكرم، ٢٠١٥) إلى أن المساءلة والشفافية تكون للتعرف على الأخطاء والانحرافات في أداء العاملين، إذ تسعى المساءلة والشفافية لمنع ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الأموال العامة والموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس، وكلمة مساءلة تعني محاسبة المرؤوسين في ضوء المهام الموكولة إليهم، فهي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقاعدة المقررة، أما موضوع المساءلة والشفافية فهو بيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها، وهي تشمل أيضاً قيام الرئيس المختص بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد لها.

ينبني لنا مما سبق عدم محدودية دور ومفهوم المساءلة والشفافية واقتصره على محاسبة المرؤوسين وتغطية جوانب محددة ومجالات معينة دون غيرها، فقد أدى التطور العلمي الحديث إلى توسيع وتعميق مفاهيم المساءلة والشفافية وأدواتها المختلفة، فلم يعد الهدف منها محاسبة المرؤوسين على النتائج التي

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

تعبير عن أو تتفق مع الخطط الموضوعية فحسب، بل أصبح الهدف من المساءلة أوسع وأعم وأشمل من ذلك بكثير بحيث يغطي العديد من النواحي والمجالات التي تمارس فيها الأعمال لتأتي المساءلة لتعزيز فرص النجاح ومعرفة أسباب الإخفاق في الأداء ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء المستقبلي بشكل عام.

وتتمثل أهمية المساءلة والشفافية في أنها أداة تُمكن من التأكد من حسن تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين مستويات أداء الموظفين، ولحماية أصول المنشأة من التلاعب وسوء الاستخدام، حيث يتطلب من الإدارة المساءلة والشفافية والتقييم لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها، وقد أضحت المساءلة والشفافية مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميتها في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات، وكذلك العاملين القائمين على تنفيذ هذه العمليات مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الأعمال الموضوعية بكفاءة وفعالية (Burton & Thakur, 2016).

٢. مجالات تعزيز مستويات المساءلة والشفافية:

أشارت دراسة (طرخان، ٢٠٢١) إلى المساءلة والشفافية تنطوي على ما يلي:

١/٢. عملية منتظمة ودورية وتتلاءم مع نشاطات وطبيعة عمل كل منشأة تهدف إلى تحديد أهدافها ووحداتها الوظيفية.

٢/٢. تتطلب مراقبة وملاحظة أداء المنشأة بشكل مستمر ليتم الحكم على كفاءتها على أساس موضوعي، وبالتالي تحديد معدلات الأداء التي تكون عندها المستويات مقبولة لتحقيق الأهداف.

٣/٢. اختيار نظام المساءلة والشفافية الذي يتم استخدامه لقياس وتطبيق الأداء.

٤/٢. يتطلب وجود معدلات أداء معيارية يتم وضعها بشكل مسبق وبالاعتماد على أسس علمية وموضوعية، حتى تتم مقارنة الأداء الفعلي للمنشأة بهذه المعايير، والمقارنة فيما بين النتائج التي تم تحقيقها والمعايير المحددة مسبقاً.

٥/٢. المساءلة والشفافية هي عملية تحليلية لأداء المنشأة تعمل على تحديد الاختلافات الجوهرية بين النتائج الفعلية المحددة لها.

ومما تقدم يستنتج الباحث أن مفهوم المساءلة والشفافية يعني درجة التزام المنشآت بتقديم ما يثبت ويكشف عن طبيعة ممارساتها للمهام والواجبات المناطة بها، وذلك بغية رفع مستوى كفاءة وفاعلية هذه المنشآت، فالمساءلة والشفافية تعني التزام الموظفين والعاملين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية بتقديم الإجابات والتفسيرات عن كل ما يقدمونه من عمليات مراجعة داخلية، كذلك فإن مفهوم المساءلة والشفافية يتضمن المسؤولية في اختيار مجريات الأعمال التي تضمن مخرجات مرغوب فيها خلال فترة زمنية محددة، وذلك ضمن سياسات ومصادر متفق عليها ويتضمن وجود أدلة وشواهد على درجة تحقيق ذلك.

القسم الرابع الدراسة الميدانية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية

أولاً: منهجية البحث

يعتبر البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي، وذلك للتعرف على انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تم اجراءها في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

ثانياً: مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع فروع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمنتشرة في دولة الكويت في المحافظات الستة (العاصمة، حولي، الأحمدية، الفروانية، الجهراء، مبارك الكبير)، والبالغ عددها ٥٨ فرعاً. وتم اختيار عينة الدراسة من المبحوثين من المراجعين الداخليين العاملين في الجمعية. وقد تم توزيع الاستبانة على المجتمع كاملاً وبطريقة المسح الشامل. أي تم توزيع (١١٦) استبانة وبمعدل استبانتين في كل فرع من فروع الجمعية. وتم استرداد (٩٢) استبانة بنسبة (٧٩,٣٪) تم إخضاعها جميعاً للتحليل الإحصائي.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية لتوفير المعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال الاستبانة التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة والفقرات ضمن محاور يتعلق المحور الأول بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ونطاق تطبيقها بشأن التحول الرقمي، ويشمل المحور الثاني مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي كمتغيرات مستقلة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية كمتغير تابع وبالاعتماد على المقياس الخماسي (ليكرت).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

تم الاستعانة بالأاليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفروض البحثية.

خامساً: توصيف خصائص عينة البحث:

تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية للعوامل الديموغرافية للفئات محل الدراسة وهي (مسئولي الإدارة المالية – مسئولو المراجعة الداخلية – مسئولو تكنولوجيا المعلومات) وموضحة بالجدول (١) الآتي:

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية
بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

الجدول (١)
توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	٦٧	٧٢,٨
	أنثى	٢٥	٢٧,٢
	المجموع	٩٢	١٠٠,٠
العمر	٣٠ سنة فأقل	٥	٥,٤
	٣١ - ٤٠ سنة	٢٠	٢١,٨
	٤١ - ٥٠ سنة	٤٥	٤٨,٩
	٥١ - ٦٠ سنة	١٦	١٧,٤
	٦٠ سنة فأكثر	٦	٦,٥
	المجموع	٩٢	١٠٠,٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٧	١٨,٥
	٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات	٢٣	٢٥,٠
	١٠ سنوات أقل من ١٥ سنة	٣٣	٣٥,٩
	أكثر من ١٥ سنة	١٩	٢٠,٦
	المجموع	٩٢	١٠٠,٠

ويتبين من خلال الجدول السابق رقم (١) ما يلي:

١. الجنس: بلغ عدد الذكور (٦٧) مستجيباً وشكلوا نسبة ٧٢,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث (٢٥) مستجيباً ونسبة ٢٧,٢٪ من عينة الدراسة.
 ٢. العمر: إن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (٤١ - ٥٠ سنة) وبلغ عددهم (٤٥) مستجيباً وشكلوا ما نسبته ٤٨,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (٣١ - ٤٠ سنة) وبلغ عددهم (٢٠) مستجيباً وشكلوا ما نسبته ٢١,٨٪ مستجيب.
 ٣. سنوات الخبرة: إن خبرة النسبة الأعلى للمستجيبين في عينة الدراسة، يتركزون في الفئة التكرارية (١٠ سنوات أقل من ١٥ سنة)، وبلغ عددهم (٣٣) مستجيباً وشكلوا ما نسبته (٣٥,٩٪) من إجمالي عينة الدراسة، أما الفئة التكرارية (٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات) فقد بلغ عددهم (٢٣) مستجيباً وشكلوا ما نسبته (٢٥,٠٪).
- وبشكل عام فإن هذا التوزيع للعينة دليل على أن أفرادها من المراجعين الداخليين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مؤهلين للإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل مقنع، مما يطمئن الباحث إلى سلامة البيانات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة، فأكثر من ثلثهم من الذكور وبمعدل متوسط نسبياً، وذوي مؤهلات علمية عالية نسبياً، وبسنوات خبرة طويلة.

سادساً: نتائج اختبار فروض الدراسة:

١- نتائج اختبار الفرض الأول:

حيث ينص الفرض الأول على أنه "توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية".

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢):

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية
لعمليات التحول الرقمي

الترتيب	مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	ن
٤	مرتفع	,٧٦٣٢	٣,٨٥٩	تحرص إدارة الجمعية على المشاركة الفعالة مع مجلس الإدارة على إعداد الخطط السنوية للمراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي	١
٨	متوسطة	,٧٧٥٧	٣,٦٣٥	تقوم الجمعية بفحص أنظمة التشغيل والتحليل والمعالجة للتأكد من دقة البيانات التحول الرقمي	٢
٧	مرتفع	,٦٢٩٧	٣,٧١٢	يتم فحص بروتوكولات الاتصالات الداخلية والخارجية لتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي	٣
٣	مرتفع	,٧١١٩	٣,٨٦٩	يتم مراجعة الضوابط التنظيمية والتفويض للمهام للأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى قواعد بيانات التحول الرقمي	٤
٢	مرتفع	,٦٤٣٨	٣,٨٧٣	تعمل الجمعية على تعزيز إجراءات الأمن الإلكتروني وضمان خصوصية البيانات	٥
٦	مرتفع	,٧٨٠٢	٣,٧٤٩	يوجد بالجمعية أنظمة رقابية مستمرة تستند على مواقع الإنترنت والتقنيات الحديثة لمشاركة الأطراف الخارجية في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي	٦
١	مرتفع	,٧٨٦٥	٣,٨٨١	يتم التأكد من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تتبناها الجمعية لتفعيل أنشطة التحول الرقمي	٧
٥	مرتفع	,٧٨٦٠	٣,٨٤٧	هناك تقييم دوري مستمر للمنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعية على المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية	٨
٩	متوسطة	,٧٣٨٢	٣,٥٩٨	تعتمد الجمعية على المنصات الخارجية لتقديم خدمات التحول الرقمي لتعزيز ضوابط أداء سلسلة التوريد	٩
	مرتفع		٣,٧٨٠	طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها بشأن التحول الرقمي	

ويتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها بشأن التحول الرقمي جاءت بمستوى مرتفع من الأهمية، وتراوحت ما بين (٣,٨٨١ - ٣,٥٩٨) وأن العبارة التي تنص على أنه " يتم التأكد من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تتبناها الجمعية لتفعيل أنشطة التحول الرقمي " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة التي تنص على أن " الجمعية تعتمد على المنصات الخارجية لتقديم خدمات التحول الرقمي لتعزيز ضوابط أداء سلسلة التوريد " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. أما قيم الانحراف المعياري المنخفضة نوعاً ما فإنها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متشابهة ومتقاربة إلى حد ما. ومما سبق يمكن رفض الفرض الأول حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة ونطاق تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني:

حيث ينص الفرض الثاني على أنه "توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية بشأن التحقق من كفاءة وفعالية عمليات التحول الرقمي".

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي كما يوضحها الجدول التالي رقم (٣):

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي

الترتيب	مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	ن:
٢	مرتفع	,٧٧١٩	٣,٨٧٩	تقدم إدارة الجمعية تأكيدات موضوعية لمشاركة مجلس الإدارة في وضع الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي	١٠
٧	متوسط	,٧٣٥٧	٣,٦١٩	تمنح الجمعية الصلاحيات الكافية لتمكين قياداتها وإشراكهم في صنع القرارات الخاصة بالتحول الرقمي	١١
٦	مرتفع	,٧٢١٧	٣,٧٥٤	يتم تقييم قدرة الجمعية على تنفيذ مبادرات التحول الرقمي وفقا للخطة التنفيذية والأهداف ومؤشرات الأداء الواردة في الخطة الاستراتيجية	١٢
٨	متوسط	,٧٨٢٥	٣,٦٢٩	تطور الجمعية إطار موحد لحوكمة التحول الرقمي يشتمل على الصلاحيات والمسئوليات ومعايير الأداء والمتابعة والمساءلة والشفافية	١٣
١	مرتفع	,٦٩٢٧	٣,٩٢٩	تقوم الجمعية بمراجعة الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي والتأكد من تضمينها للرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية	١٤
٤	مرتفع	,٧٣١٦	٣,٨٣٢	يتم التأكد من الخطط الموضوعية من الجمعية بهدف اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتفعيل التحول الرقمي	١٥
٩	متوسط	,٧٣١١	٣,٥٢٥	يتوافر في الجمعية وحدة تنظيمية مستقلة للبنية الرقمية تناط بها مهام ومسئوليات واضحة	١٦
٣	مرتفع	,٧٥٣٦	٣,٨١٦	تقدم الجمعية التقارير الاستباقية لمجلس الإدارة حول توظيف تقنيات لمراقبة مؤشرات الأداء وعمليات الحوكمة الرقمية	١٧
٥	مرتفع	,٧٥٩٢	٣,٧٨٧	يتم تقييم قدرة الجمعية الرقمية على استخدام المقاييس النوعية والكمية لقياس القيمة العائدة على أعمال التحول الرقمي	١٨
	مرتفع		٣,٧٥٢	مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي	

ويتبين من خلال الجدول السابق رقم (٣) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمتغير مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي جاءت بمستوى مرتفع من الأهمية، وتراوحت ما بين (٣,٩٢٩-٣,٥٢٥) وأن العبارة التي تنص على أن " الجمعية تقوم بمراجعة الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي والتأكد من تضمينها للرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة التي تنص على أنه " يتوافر في الجمعية وحدة تنظيمية مستقلة للبنية الرقمية تناط بها مهام ومسئوليات واضحة

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

"هي الأقل بين متوسطات الإجابات. أما قيم الانحراف المعياري المنخفضة نوعا ما فإنها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متشابهة ومتقاربة إلى حد ما.

ومما سبق يمكن رفض الفرض الثاني حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي.

٣- نتائج اختبار الفرض الثالث:

حيث ينص الفرض الثالث على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات الرقمنة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية".

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على كل من:

١/٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن محددات المساءلة والشفافية بالجمعيات التعاونية الكويتية:

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بشأن محددات المساءلة والشفافية بالجمعيات التعاونية الكويتية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
١٩	تراقب إدارة الجمعية المراجعين الداخليين باستمرار للتأكد من تنفيذهم لاستراتيجيات التحول الرقمي	٣,٨٢٤	٧٦٥٠,	مرتفع	٥
٢٠	تسهل إدارة الجمعية عملية مشاركة المراجعين الداخليين على استخدام برامج التحول الرقمي وتنفيذ استراتيجياته	٣,٦٣٥	٧٨١٩,	مرتفع	٨
٢١	تتابع إدارة الجمعية المراجعين الداخليين لاستثمار قدراتهم لتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي	٣,٧٨٨	٧٧٦٥,	مرتفع	٦
٢٢	تتأكد إدارة الجمعية من قدرة المراجعين الداخليين على تنفيذ برامج التحول الرقمي المصاحبة لأعمالهم	٣,٩٤١	٧٦٦٥,	مرتفع	٢
٢٣	تحرص الجمعية على إشراك المراجعين الداخليين في لجان التحول الرقمي	٣,٩٣٨	٧٩٩٥,	مرتفع	٣
٢٤	تحرص إدارة الجمعية على متابعة المراجعين الداخليين لإثراء نظام الرقابة الداخلية بما يحقق جودة أنشطة المراجعة الرقمية	٣,٩٧٢	٧٢١١,	مرتفع	١
٢٥	تتشارك إدارة الجمعية مع المراجعين الداخليين في وضع خطط الوقاية للمشكلات المتوقعة عند تنفيذ برامج التحول الرقمي	٣,٨٩٤	٧٧١٩,	مرتفع	٤
٢٦	تتبادل إدارة الجمعية مع المراجعين الداخليين الرأي فيما يتعلق بعملية برامج التحول الرقمي التي يمارسونها	٣,٦٦٤	٧٥٥٧,	متوسط	٧
٢٧	تشارك إدارة الجمعية مع المراجعين الداخليين في متابعة مستوى أداءهم في تنفيذ برامج التحول الرقمي	٣,٥٨٨	٧٧٩٧,	متوسط	٩
٢٨	تشجع إدارة الجمعية المراجعين الداخليين على إجراء البحوث لتحسين مستوى أداءهم في تنفيذ برامج التحول الرقمي	٣,٥٧٥	٧٨١٩,	متوسط	١٠
	المتغير التابع: المساءلة والشفافية	٣,٧٨١		مرتفع	

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

ويتبين من خلال الجدول السابق رقم (٤) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمتغير التابع وهو تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية جاءت بمستوى فوق المتوسط من الأهمية، وتراوحت ما بين (٣,٩٧٢ – ٣,٥٧٥) وأن العبارة التي تنص على أن " إدارة الجمعية تحرص على متابعة المراجعين الداخليين لإثراء نظام الرقابة الداخلية بما يحقق جودة أنشطة المراجعة الرقمية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة التي تنص على " تشجع إدارة الجمعية المراجعين الداخليين على إجراء البحوث لتحسين مستوى أداءهم في تنفيذ برامج التحول الرقمي " هي الأقل بين متوسطات الإجابات. أما قيم الانحراف المعياري المنخفضة نوعاً ما فإنها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متشابهة ومتقاربة إلى حد ما. وهنا يؤكد الباحث على ضرورة تعزيز إجراءات ومنهجية المراجعة الداخلية القائمة على استخدام البرامج الالكترونية وتقنيات التحول الرقمي في تعزيز مستوى المساءلة والشفافية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت.

٢/٣. نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات الرقمنة على تحسين مستوى المساءلة والشفافية كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥):

الجدول (٥)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لانعكاسات للمراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار (B)	T	Sig.
تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية	طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها بشأن التحول الرقمي	,٤١	٥,٧١٢	,٠٠٢
	مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي	,٤٩	٦,٤٨٧	,٠٠٠
R = ٠,٤٨ R ^٢ = ٠,٤٦ Sig = .٠٠٠ F = ١٦,١٢				

وتظهر نتائج الجدول (٥) بأن انعكاسات المتغيرات المستقلة المتمثلة بالمراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية هو ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (١٦,١٢) وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) وبلغت قيمة معامل الارتباط (R = ,٦٨) مما يؤكد إلى أن العلاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^٢ = ٠,٤٦) وهذه النسبة تؤكد معنوية الانحدار، مما يعني أن (٤٦%) من التباين في متغير (تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي) مجتمعة شريطة بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. ومن خلال نتائج الجدولين رقم (٤, ٥) يمكن قبول الفرض الثالث للبحث حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالجمعيات الاستهلاكية الكويتية.

القسم الخامس الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث

أظهرت النتائج ما يلي:

١. وجود انعكاسات للمراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شحاته، (٢٠٢٠) التي أظهرت وجود تأثير معنوي دال بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي وبين تعزيز الشفافية وتحسين الأداء الحكومي في البيئة المصرية.
٢. تحرص إدارة الجمعية على متابعة المراجعين الداخليين لإثراء نظام الرقابة الداخلية بما يحقق جودة أنشطة المراجعة الرقمية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة متولي، (٢٠٢١) التي أظهرت أن التطورات الرقمية أثرت على أنشطة المراجعة وإجراءاتها وتوقعات المؤسسات المستقبلية تجاهها لضمان الجودة المطلوبة في عملية المراجعة وخفض التكاليف المرتبطة بها.
٣. تتأكد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية من قدرتهم على تنفيذ برامج التحول الرقمي المصاحبة لأعمالهم، لذلك يتم إشراكهم في لجان التحول الرقمي، كما تبين أن إدارة الجمعية تتشارك مع المراجعين الداخليين في وضع خطط الوقاية للمشكلات المتوقعة عند تنفيذ برامج التحول الرقمي، فضلاً عن أنه تبين أن إدارة الجمعية تراقب المراجعين الداخليين باستمرار للتأكد من تنفيذهم لاستراتيجيات التحول الرقمي.
٤. وجود انعكاسات طبيعية أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية، وتبين أنه يتم التأكد من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تتبناها الجمعية لتفعيل أنشطة التحول الرقمي، وتعمل أيضاً على تعزيز إجراءات الأمن الإلكتروني وضمان خصوصية البيانات من خلال مراجعة الضوابط التنظيمية والتفويض للمهام للأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى قواعد بيانات التحول الرقمي، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شحاته، (٢٠٢٠) التي بينت أن أنشطة المراجعة الداخلية تعمل على تقديم المشورة الاستراتيجية المتعلقة بقضايا الخصوصية والأمن السيبراني والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية ووسائل التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء والتحديات التكنولوجية الأخرى. كذلك تبين أن إدارة الجمعية تحرص على المشاركة الفعالة مع مجلس الإدارة على إعداد الخطط السنوية للمراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي.
٥. وجود انعكاسات مجالات الفحص التي تمارسها المراجعة الداخلية للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية. وتبين أنه يتم مراجعة الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي والتأكد من تضمينها للرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، ويتم تقديم تأكيدات موضوعية لمشاركة مجلس الإدارة في وضع الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Portzenheim, 2019) التي توصلت إلى أن دور المراجعين الداخليين قد تطور بشكل أساسي من تولي دور توكيد ودور استشاري محدود في الماضي إلى مشاركة فعلية لهذا الدور في الوقت الحالي. كذلك تبين أنه يتم تقديم التقارير الاستباقية لمجلس الإدارة حول توظيف تقنيات لمراقبة مؤشرات الأداء وعمليات الحوكمة الرقمية، ويتم أيضاً التأكد من الخطط الموضوعية بهدف اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتفعيل التحول الرقمي.

ثانياً: التوصيات

في إطار نتائج البحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

١. الاعتماد على المنصات الخارجية لتقديم خدمات التحول الرقمي لتعزيز ضوابط أداء سلسلة التوريد بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
٢. القيام بفحص أنظمة التشغيل والتحليل والمعالجة للتأكد من دقة البيانات التحول الرقمي بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

٣. فحص بروتوكولات الاتصالات الداخلية والخارجية لتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي.
٤. توفير أنظمة رقابية مستمرة تستند على مواقع الإنترنت والتقنيات الحديثة لمشاركة الأطراف الخارجية في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي.
٥. التقييم الدوري المستمر للمنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية على المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية.
٦. توفير وحدة تنظيمية مستقلة للبنية الرقمية تناط بها مهام ومسئوليات واضحة ومتابعة مستوى أداء المراجعين الداخليين في تنفيذ برامج التحول الرقمي.
٧. إيجاد إطار موحد لحوكمة التحول الرقمي يشتمل على الصلاحيات والمسئوليات ومعايير الأداء والمتابعة والمساءلة والشفافية.
٨. منح الصلاحيات الكافية لتمكين القيادات في الجمعيات التعاونية وإشراكهم في صنع القرارات الخاصة بالتحول الرقمي.
٩. تقييم قدرة الجمعية على تنفيذ مبادرات التحول الرقمي وفقا للخطط التنفيذية والأهداف ومؤشرات الأداء الواردة في الخطة الاستراتيجية.

ثالثاً: دراسات مستقبلية:

١. دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة التحول الرقمي بالبيئة الكويتية.
٢. أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن عمليات التحول الرقمي على فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية الكويتية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. أكرم، إبراهيم، (٢٠١٥)، تقويم أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية: بحث تطبيقي على عدد من الوزارات الحكومية في قطاع غزة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في غزة خلال الفترة من ٨-٩ مايو ٢٠١٥م، بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة.
٢. الصحن، عبدالفتاح، وسرايا، محمد السيد، (٢٠١٥)، " الرقابة والتدقيق الداخلي على المستوى الجزئي والكلي"، مطبعة التوني، القاهرة، مصر.
٣. الطويل، هاني عبدالرحمن (٢٠٢٠)، التقييم والمساءلة كمدخل في إدارة النظم المالية والمحاسبية، الهيئة اللبنانية للعلوم، بيروت: لبنان.
٤. الظاهر، نعيم إبراهيم (٢٠١٩)، " النظم الإدارية"، منشورات عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اردب، الأردن.
٥. العازمي، أحمد حسين على، (٢٠١٦)، مدى التزام ديوان المحاسبة الكويتي بالمبادئ الأساسية للرقابة المالية للأنتوساي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، ص ١-٦٥.
٦. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠١١)، مفاهيم التدقيق المتقدمة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الأردنية الهاشمية.
٧. المعود، عبد العزيز سعيد عبد العزيز، (٢٠١٦)، تفعيل دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، ص ١-١٠٧.
٨. حماد، أكرم إبراهيم، (٢٠٢١)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. شحاته، محمد علي موسى، (٢٠٢٠)، قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي، مع دليل ميداني بالبيئة المصرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢ (١): ٧٠٣-٧٨٧.
١٠. طرخان، محمد (٢٠٢١)، المساءلة والشفافية، مفهومها، وأنواعها، وتطبيقاتها في الأنظمة الحديثة، دائرة التربية والتعليم، معهد التربية، عمان، الأردن.
١١. عبداللاه، محمد، (٢٠١٤)، "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ٨ (٢)، ٢٥٢-٢٧١.
١٢. غنيمي، سامي محمد أحمد، (٢٠١٥)، دور الأزمات المالية المعاصرة في تفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال: دراسة تحليلية. مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق- كلية التجارة، مجلد ٣٧، العدد ١، ص ٥٨.
١٣. قنديلجي، عامر والجنابي، علاء الدين (٢٠٢٠)، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١٥)، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
١٥. متولي، احمد زكي حسين، (٢٠٢١)، تأثير الرقمنة على مهنة المراجعة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، القاهرة، مصر. ٣ (١): ٦-١.

انعكاسات المراجعة الداخلية بشأن التحول الرقمي على تحسين مستوى المساءلة والشفافية
بالبيئة الكويتية "دراسة ميدانية"

١٦. نجم، نجم عبود، (٢٠٢٠)، الإدارة: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات. دار المريخ للنشر. الرياض،
السعودية.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Alter, S., (2018). **"Information Systems: The Foundation of e-Business, New Jersey: Prentice-Hall, Pearson Education, Upper Saddle River.**
2. Burton, G., & Thakur, M., (2016), **Management Today: Principles and Practice**, Tata Mc Graw-Hill Publishing.
3. Laudon K. C. & Laudon, J. P. (2019), **"Management Information Systems"**, Prentice Hall: New Jersey, USA.
4. Master, K., & Bansal, S. (2019). **Impact of Digital on the future of internal audit. ExlService Holdings, Inc.** All Rights Reserved. For more information, see www.exlservice.com/legal-disclaimer.
5. Mishra, C. K. (2020). **Digital marketing: Scope opportunities and challenges. Promotion and Marketing Communications**, 5 (4), 1-24.
6. Parker, X. L, (2011), **An e-Risk Primer Altamonte Springs, The Institute of Internal Auditors Research Foundation**, 6 (7) : 783-801.
7. Portzenheim, L., (2019), **The impact of digital transformation on the internal audit process and practices**, Master Thesis, Louvain School Management, Belgium.
8. Rahahleh, W., (2010) , **Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Al-alBayt, University Mafraq-Jordan, ISSN 1450-2887 Issue 20, PP:162-181, On line Available :<http://www.eurojournals.com>.
9. Stair, R. M. & Reynolds, G. W. (2018), **Principles of Information Systems, Boston: Thomson Course Technology.**